

الكثرة لان طرقا جمع طريق وتعمل في الكثرة يجمع على فعل بصمتين وفي القلة على افعله  
وتلك الكثرة احد شروط المتواتر اذ اوردت بالاحصاء وتوكله بالاحصاء ولا معنى لتعيين  
العدد على الصحيح ومنه من عيبه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل غير ذلك قوله  
او وقوعه منهم (ل) عطف على تواترهم وقوله اتفاقا اي غلطا وسهوا قاله الشيخ اي  
قوله بلا فاعل قصد توكيد وقوله وانصف بذلك عطف على لحالت العادة وصغيره  
للتواتر قوله فهو متواتر من قوتهم تواتر الرجال اذ اجابوا واحد ابعد واحد وشروطه  
اربعة وهي عدد كثير احوالت العادة تواترهم وتوافقهم على الكذب وروا ذلك  
عن مثاهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند اتهامهم للحسن وانما في ذلك  
ان يصح خبرهم اذ العلة لسامعه فهذا هو المتواتر وما يختلف اذ العلة العلم  
عنه كان مشهورا فقط لكل متواتر مشهور ولا عكس وقولنا كان مستند اتهامهم  
الحسن اي من مشاهدته او سماعه لان ما لا يكون كذلك محتمل ودخول الغلط فيه وانما يذكر  
المصنف شروط المتواتر لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد  
اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث او ضعفه ليحل به او يترك من حيث  
صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجال بل يجب العمل به من غير بحث  
لا يجابه اليقين وان ورد عن الساق بل عن المقر تأمل والله الموفق قوله بوجوب  
العلم (ل) اي يصدق قطعا الاستحالة وقوع الكذب ممن ذكر تواتر او اتفاقا  
على المعتمد بخلافه خيرا لاحاد فانه يوجب الظن واليقين الاعتقاد الجازم المطابق  
واراد باليقين هنا الضروري وهو ما يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه  
وقيل لا يقيده العلم الا نظريا وليس بشئ لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية  
النظر كالماء والفرق بين العلم الضروري والعلم النظري ان الضروري يقيد العلم  
بلا استدلال والنظري يقيد به لكن مع الاستدلال على الافادة وان الضروري  
يصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه اهلية النظر والنظر ترتيب  
امور معلومة او مظنون يتوصل به الى معلوم او مظنون واطلاق اليقيني مرادنا  
للضرورة اصطلاحا غريب تتبع فيه غيره والملاحم اصطلاحا جوهرا وصف العلم  
باليقيني لدفع ايهام التجوز باطلاق العلم على ما يشمل اليقيني والظن ضروري وان

ذلك

ذلك العلم الموصوف باليقيني او نظريا تدبر قوله فليست به متعده من النار في بعض  
النسخ اسقاطه قوله بحديث مسخ الخفين وفي نسخ حديث مسخ الخلق بالافراد قوله  
فقد رواه سبعون من الصحابة (ل) روى من طريق الحسن انه قال حدثني سبعون  
من الصحابة بالمسخ على الخفين اه ومن رواه من الصحابة العشرة المبشرين بالجنة  
قوله وقال شيخ الاسلام (ل) تقدم تلك آتفان المتواتر ليس من مباحث علم الاسناد وانه  
لا يبحث عن رجاله وحينئذ فلو سلم قلة اطلاق من ذكرهم للحافظين على احوال  
الرجال وصفاتهم لم يوجب ما ذكره قوله ومن احسن (ل) لعائل ان يقول بالبحث في وجود  
المتواتر لا في طريق امكان وجوده والله اعلم وقوله المقطوع عندهم (ل) ان سلم القطع فهو  
بنفس النسبة لا بصحتها قوله بصحة له قاله اي بصحة نسبة اليه قوله وصل  
ذلك في الكتاب (ل) دعوى مجردة لا تقيد في محل النزاع قوله منها حديث نزل القرآن (ل)  
في بعض النسخ منها حديث نزل القرآن لوقوله واحاديث المخرج والفن العرج  
القتل وعطف الفتن عليه من عطف السبب على السبب قوله وعزمت على جميع كتاب  
الصحاح قال المصنف رحمه الله تعالى في كتابه تدريس الراوي في شرح تعريف التواتر قلت  
قد الفت في هذا النوع كتابا سابقا لي مثله سميت به الازهار المتناثرة في الاحبار المتواترة  
مرتبا على الاموال وروا فيه كل حديث باسناد من خرج به وطرقه ثم خصصته  
في جزء لطيف سميت به قطف الازهار اقتصرت فيه على كل طريق لمن اخرجها  
من الائمة ووردت فيه احاديث كثيرة منها حديث الموصون من رواية نيف وخمسين  
صحابتا وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابيا وحديث رفع اليدين  
في الصلاة من رواية نحو خمسين وحديث نصرته امر اسع مقالتي من رواية نحو ثلاثين  
وحديث نزل القرآن على سبعة احرف من رواية سبع وعشرين وحديث من يحيى  
الله مسجد النبي الله له بيتا في الجنة من رواية عشرين وكذا احديث كل مسك حرام  
وحديث بدئ الاسلام غريبا وحديث سؤال منكر ونكير وحديث كل مسك ما خلق له  
وحديث المراءع من احب وحديث ان احدم ليعمل بعمل اهل الجنة وحديث بشرا لثابن  
في الظلم ان المساجد بالنور التام يوم القيمة كلها متواترة في احاديث جملة او بعضها  
كتابنا المتكبر ورواه الحداه قوله بمخه في بعض النسخ زيادة وكرمه بعد قوله وغيره لا